ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إستكمالاً لما تسعى إليه وزارة المالية من إجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة بشكل تدريجى ومقاومة إرتفاعات الأسعار وخلق فرص عمل حقيقية تساهم فى تحسين دخول المصريين، وتوجيه قدر أكبر من الإنفاق العام نحو زيادة الإستثمارات فى البنية الأساسية والمشروعات القومية الكبرى، حيث قد إشتملت موازنة العام المالى القادم ٢٠١٧/٢٠١٦ على عدد من الإجراءات الإصلاحيه الهامة التى تهدف إلى تعظيم موارد الدولة وضبط الإنفاق العام سعياً إلى دفع النشاط الإقتصادى وعلى رأسها تطبيق قانونى ضريبة القيمة المضافة والخدمة المدنية الجديدين واللذان قد أقرهما مجلس النواب.

وقد حرصت الحكومة المصرية عند تصميم تلك القوانين مراعاة تخفيف الأعباء عن الطبقات الاقل دخلاً كركن أساسي في السياسة المالية للدولة. الأمر الذى يتضح على سبيل المثال من خلال شمولية الإعفاءات التى يتضمنها قانون ضريبة القيمة المضافة لتتسع إلى نحو ٥٢ مجموعة سلعية وخدمية أساسية يستخدمها المواطن فى حياته اليومية. كما أنه من المتوقع أن يدر تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة موراد إضافية تستخدم لتدعيم برامج الحماية الإجتماعية بالإضافة إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة. ومن المميزات الأخرى للقانون العمل على إدخال المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر فى المنظومة الضريبية وتحفيز الإقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية وانشاء قاعدة بيانات كاملة تشمل كافة البيانات والمعلومات عن الممولين تمكن من عملية الحصر الضريبى ومكافحة التهرب الضريبى. أما على جانب المصروفات، فيستهدف قانون الخدمة المدنية الجديد المساهمة فى تحقيق الإصلاح الإدارى المنشود وإصلاح منظومة الأجور دون المساس أو التفريط فى العمالة الحكومية وهو ما يعزز من رفع كفاءة الإنفاق العام.

وتبلغ تقديرات الإيرادات العامة للدولة بموازنة ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٦٧٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٩% عن المتوقع للعام الحالى، بينما تبلغ تقديرات المصروفات العامة نحو ٩٧٥ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٠.٥%. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة نحو ٣١٩ مليار جنيه (٩.٨% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقابل ١١.٨% عجز متوقع للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ومقارنة بعجز بلغ نحو ١١.٥% خلال عام ٢٠١٥/٢٠١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. وحول أداء المؤشرات المالية خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/ ٢٠١٦ فتشير إلى تحقيق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٣١١ مليار جنيه (١١.٢% من الناتج المحلى) مقابل ٢٦٢ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق (١٠.٨% من الناتج المحلى). وقد إرتفعت الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى لتحقق معدل زيادة بلغ نحو ١١.١% خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نفس الفترة

من العام المالى السابق وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٨.٧%، فضلاً عن إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ١٣.٢%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعى جلياً ضمن أولويات الحكومة حيث إرتفع الإنفاق على دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ١٢.٦% ليصل إلى ٤٠.٤ مليار جنيه، ودعم الكهرباء بـ١٧.٣% ليحقق ٢٨.٥ مليار جنيه، وزيادة مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بنسبة ٢٤.١% لتصل ٤١.٢ مليار جنيه، فضلاً عن إرتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٤.١% محققاً ٤٧.٦ مليار جنيه.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

- أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٥.٥٤ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٥٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن خلال شهر يوليو ٢٠١٦ تم سداد أقساط نادى باريس بنحو ٠.٧١ مليار دولار، بالإضافة إلى سداد سندات وكوبون بقيمة بلغت نحو ١.٠٢ مليار دولار إلي دولة قطر، وسداد نحو ٠.٢٥ مليار دولار كدفعة أولي من الوديعة الليبية.

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطيء ليحقق ١٨.٦% مسجلاً ٢٠٩٤.٥ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦، مقابل ١٨.٩% (٢٠٤٤.٣ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٧.٣% ليسجل نحو ٢١٨١.٨ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ٢٧.١% (٢١٢٧.١ مليار جنيه) فى مايو ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٨٧.٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٨٢.٨ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٦.

- على نحو آخر، إستمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** في تسجيل معدل مرتفع للشهر الثانى على التوالى محققاً ١٤% فى يوليو ٢٠١٦ ليظل أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٨.٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث إنخفض معدل التضخم السنوى خلال شهر يوليو ٢٠١٥ بنحو ٣ نقطة مئوية مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٥). بالإضافة إلى إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في

معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٨.٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٨.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٥.

كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الملابس والأحذية"**، و**"الرعاية الصحية"** ، و**"المطاعم والفنادق"**، و**"الأثاث والتجهيزات"**، و**"الثقافه والترفيه"** ، و**"التعليم"**، و**"السلع والخدمات المتنوعة".**

وخلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد انخفض متوسط **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل نحو ١٠.٢% مقارنة بـ١١% خلال العام المالى السابق، والذى كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاح منظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.

- قررت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٦ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** عند مستوى ١١.٧٥% و١٢.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** عند مستوى ١٢.٢٥%، **وسعر الإئتمان والخصم** عند مستوى ١٢.٢٥%.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ٩١.٨% من الناتج المحلى).

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٦ مليار دولار (١.٠% من الناتج المحلى)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٤.٥ مليار دولار (٤.١% من الناتج المحلى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٨.٣ مليار دولار (٢.٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٣.٩ مليار دولار (٣.٩% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بحوالي ٦.٦ مليار دولار (٢.٠% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣.١ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٧ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط إلى أن **الناتج المحلى الإجمالى** قد حقق معدل نمو ٤.٣% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ، مقارنة بنحو ٥.٧% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، بإسهام يقدر بنحو٥ نقاط مئوية، مقارنة بنحو ٥.٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابى فى معدل النمو لتسجل نحو ٠.٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل إسهام أعلى بمقدار ١.٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة

من العام المالى السابق. بينما حد الإسهام السلبى لصافى الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ١.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي قدره ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

فعلى جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٥.٥%، مقارنة بـ٥.٢% نفس الفترة من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٣.٦% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٨.٧% نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. كما تعكس أحدث البيانات تحسن أداء **الإستثمارات** ، حيث حققت معدل نمو سنوى قدره ٥.٦%خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل معدل نمو يقدربـ١٣.٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

على الجانب الآخر، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بإسهام سلبي بنحو ١.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره -١٩.٤% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ٠.١نقطة مئوية خلال الفترة يوليو – مارس من العام المالى السابق). بينما انخفضت **الواردات** بـ٤.٩% خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، لتحقق بذلك معدل مساهمة إيجابى بلغ ١.١ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ١.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

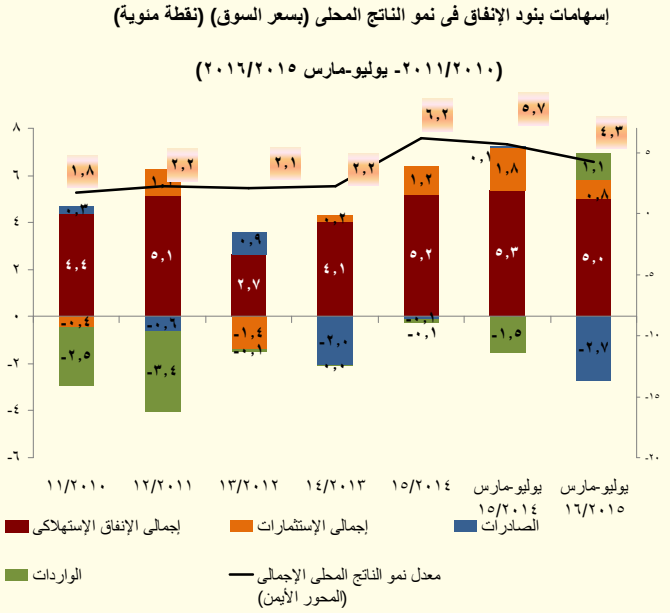

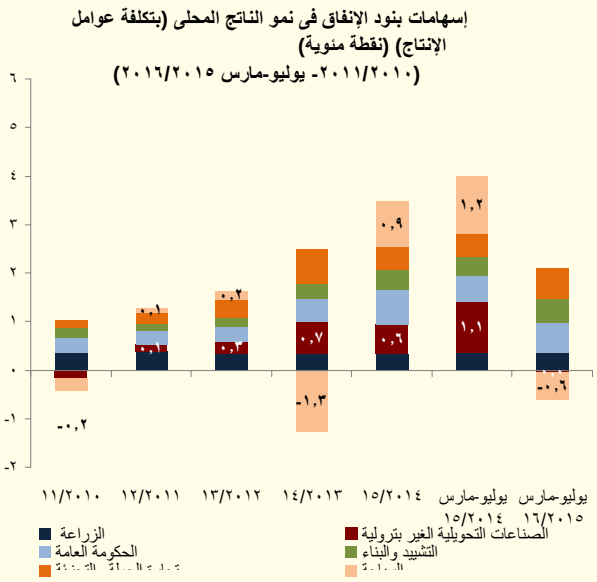

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع **الحكومة العامة** والذى حقق معدل نمو قدره ٧.٠% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة من العام المالي السابق). وقد حقق قطاع **التشييد والبناء** معدل نمو حقيقى قدره ١١.١% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية خلال التسع شهور الأولى من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال نفس الفترة العام المالي السابق)، كما حققت أيضاً **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٤.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج

المحلى بـ٠.٦ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو - مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٥ نقطة مئوية خلال نفس فترة المقارنة العام المالي السابق). أما بخصوص قطاع **الزراعة** فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.١% (استقر اسهامه فى معدل نمو الناتج المحلى عند ٠.٤ نقطة مئوية). بينما حقق **قطاع الأنشطة العقارية** نمواً قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٧.٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١١.٢%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ٠.٧ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة بشكل سلبي قدرها ٠.٢ خلال نفس الفترة العام المالي السابق.

Ø *تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٥/٢٠١٦؛*

تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد شهد الأداء الضريبى تحسناً من حيث إرتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهى الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادى وذلك فى ضوء إرتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل ومصلحة المبيعات. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٨.٩% لتحقق ٦٥٥ مليار جنيه (٢٣.٦% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٦٠١.٤ مليار جنيه (٢٤.٨% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- مايو ١٥/١٤
٣١١ مليار جنيه (١١.٢% من الناتج المحلى)	٢٦٢ مليار جنيه (١٠.٨% من الناتج المحلى)
الإيرادات	**الإيرادات**
٣٥٦.٦ مليار جنيه (١٢.٩% من الناتج المحلى)	٣٥٠.١ مليار جنيه (١٤.٤% من الناتج المحلى)
المصروفات	**المصروفات**
٦٥٥ مليار جنيه (٢٣.٦% من الناتج المحلى)	٦٠١.٤ مليار جنيه (٢٤.٨% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

§ على جانب الإيرادات،

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٦.٥ مليار جنيه (بنسبة ١.٩%) خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ٣٥٦.٦ مليار جنيه، مقابل نحو ٣٥٠.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات

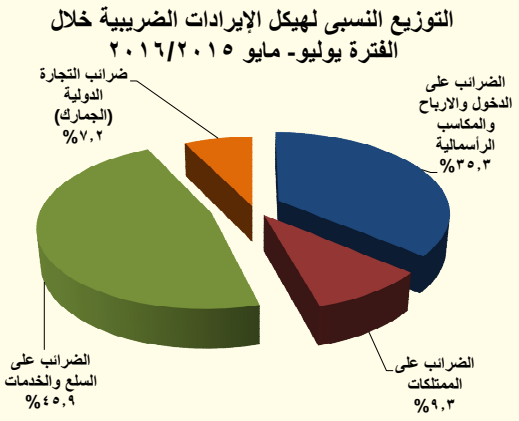

الضريبية بنحو ٧.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣%) لتسجل ٢٦٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٦١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وعلى نحو آخر، فقد انخفضت الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٢ مليار جنيه (بنسبة نمو -١.٣%) لتسجل نحو ٨٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٨٩.٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٨%) لتحقق نحو ١٢٣.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠٨.٤ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر والضرائب على الدمغة).

- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٥.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٨.٣%) لتحقق ٢٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٩.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى بنحو ٣.٦ مليار جنيه لتحقق نحو ٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخل نحو ٩٤.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ١١١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إنخفاض الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. وعند إستبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد إرتفعت بنسبة ٤٧.٥%. حيث إرتفعت الحصيلة من البنك المركزى (قيم منقولة وأرباح) بنحو ١٠.٩ مليار جنيه (بنسبة ١٦٢.٧%)، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على قناة السويس بنحو ٠.٥ مليار جنيه (بنسبة ٤.٣%). وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على عائد أذون وسندات الخزانة بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٠.٥%). وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنسبة ١١.١% مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق مما يعكس تحسن النشاط الإقتصادى خلال فترة الدراسة.

- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٩.٣٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٩.٤١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٥ مليار جنيه (بنسبة ١٣.٨%) لتحقق نحو ١٢٣.٣ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٥.٩% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥.٩% لتحقق ٥١ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ١٨.٩% لتحقق ٤٢ مليار جنيه (فى ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٢٨.٣% لتسجل نحو ٣٠.١ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٩.٣% لتحقق نحو ١٢.٩ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٣٨.٨% لتحقق نحو ٨.٩ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٥.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٨.٣%) لتحقق ٢٥ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩.٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٣٢.٥% لتحقق نحو ١٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلى:

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ٢.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٩%) لتحقق نحو ١٩.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ١٧.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١١.٣% لتحقق ١٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق).

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من **الإيرادات المتنوعة** بنحو ٣.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٦.٢%) لتسجل ١٥.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٤٨ مليار جنيه لترتفع بنسبة طفيفة قدرها ٤.٩% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٥٠.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما إرتفعت العوائد المحصلة من البنك المركزى بنحو ١٣.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠٠.٩%) لتحقق نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع العوائد من الهيئات الإقتصادية بنحو ٢.٣ مليار جنيه (بنسبة ١٠٧.٦%) لتحقق ٤.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حققت **المنح** نحو ٣.٣ مليار جنيه لتنخفض بنحو ٤.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

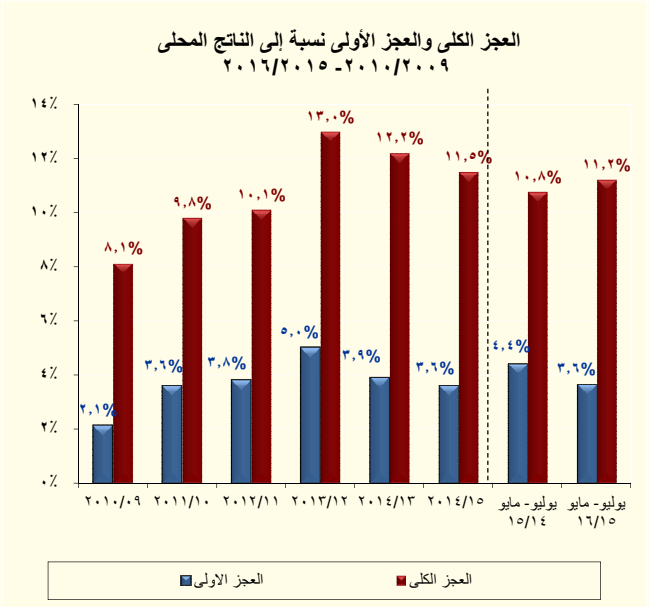

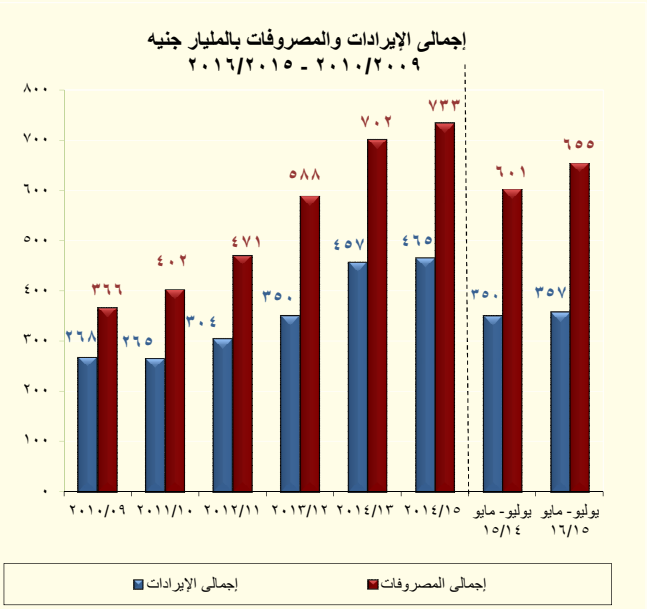

§ أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٦٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢٣.٦% من الناتج المحلى) لترتفع بنحو ٨.٩% عن نفس الفترة من العام المالى السابق وأن هذا الإرتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ١٥% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ١٢.٨ مليار جنيه بنسبة ٧.٤% وهى أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام فى ضوء الإصلاحات التى قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور لتبلغ نحو ١٨٤.٩ مليار جنيه (٦.٧% من الناتج المحلى).

- زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٢.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠.٣%) ليحقق ٢٦.٦ مليار جنيه (١% من الناتج المحلى).
- زيادة **المصروفات على الفوائد** بنسبة ٣٥.٩% لتصل إلى ٢١٠ مليار جنيه (٧.٦% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١.٩ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٤.١% ليسجل نحو ٤٧.٦ مليار جنيه.
- زيادة الإنفاق على **المصروفات الأخرى** بـ٣.٣ مليار جنيه (١.٧% من الناتج المحلى) بنسبة نمو قدرها ٧.٩% ليسجل نحو ٤٥.٧ مليار جنيه.
- وقد سجل **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** نحو ١٤٠.٣ مليار جنيه (٥.١% من الناتج المحلى)، لينخفض بنسبة ١٣.٨% مقارنة بـ١٦٢.٧ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق وذلك فى ضوء الإنخفاض فى دعم السلع البترولية فى الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بينما إرتفع انفاق الدعم على ما يلى خلال فترة الدراسة:

ü إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٦%) ليحقق ٤٠.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ü ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٧.٣%) ليحقق ٢٨.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٩.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٣.٦%) ليحقق نحو ٤٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

ü زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٤.١%) ليصل إلى نحو ٤١.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

Ø *تطورات الدين العام:*

- بلغ إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (اى حوالى ٩١.٨% من الناتج المحلى).
- ومن الجدير بالذكر أن **إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** قد بلغ نحو ٢٣٦٨.٥ مليار جنيه (٨٥.٥% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥.٢مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلى) فى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة فى معدلات **الدين المحلى لأجهزة الموازنة** بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، إلى العبء الإضافى الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً ايجابياً على الأداء المالى لهذه الجهات.

- كما سجل **إجمالي رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٧.٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ (١٣.٥% من الناتج المحلى)، مقارنة بـ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى نحو ١٣.٥% من الناتج المحلى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو

يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

- كما سجل إجمالي **الدين العام الخارجي للحكومة** ٢٣.٨ مليار دولار (٦.٧% من الناتج المحلى) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلى) فى نهاية يونيو ٢٠١٥.

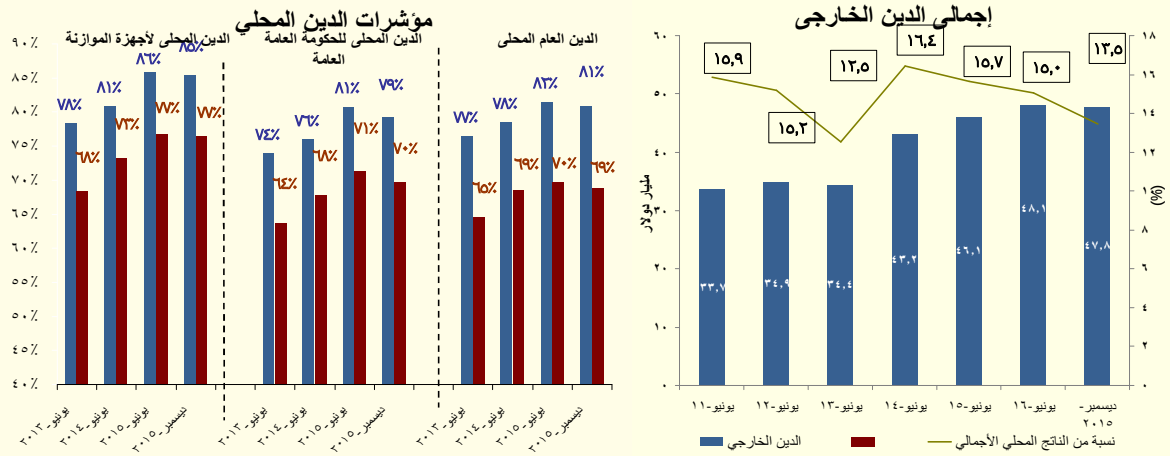

المصدر: وزارة المالية

Ø التطورات النقدية:

وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل متباطيء ليحقق ١٨.٦% مسجلاً ٢٠٩٤.٥ مليار جنيه فى نهاية شهر يونيو ٢٠١٦، مقابل ١٨.٩% (٢٠٤٤.٣ مليار جنيه) في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الاصول فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى** بنحو ٢٧.٣% ليسجل نحو ٢١٨١.٨ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ٢٧.١% (٢١٢٧.١ مليار جنيه) فى مايو ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٨٧.٣ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٨٢.٨ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٦.

معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** سجل ٢٨.٩% (محققاً ١٦٦٤.٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بمعدل نمو أعلى قدرة ٣٠.٩% خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** بنحو ٤٧.٢% (ليحقق ٩٣.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣٧% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** مسجلا ١٤.١% ليصل إلى ٧١١.٧ مليار جنيه خلال شهريونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٣.٩% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٢.٤% خلال يونيو ٢٠١٦ (محققاً ٥٠٣.٧ مليار جنيه) ، مقابل ١١.٨% خلال الشهر السابق، حقق معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع العائلى ١٨.٧% (محققاً ٢٠٨ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة ، مقارنة بـ١٩.٥% خلال مايو ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في الانخفاض سنويا بشكل ملحوظ ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٨٧.٣ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقابل قيمة بالسالب أقل قدرها ٨٢.٨ مليار جنيه خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذى شهده **صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى** حيث انخفض بشكل محوظ ليسجل -٤٤.٩ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ-٤٥.٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية**

للبنوك، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٤٢.٤ مليار جنيه خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ-٣٧.٦ مليار جنيه خلال مايو ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** بنحو ٢٠.١% (محققاً ١٥٢١.٦ مليار جنيه) خلال يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٩.٩% خلال الشهر السابق، وعلى المستوى التفصيلي ارتفع معدل النمو السنوى **للودائع الغير الجارية بالعملة المحلية والأجنبية** بنحو ١٩.٤% (محققاً ١١٩٧.٨مليار جنيه) و٢٧.٥ % (محققاً ٢٤٧.٩ مليار جنيه)، على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٩.٢% و٢٥.٨%، على التوالى، خلال الشهر السابق. وقد سجل معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة الأجنبية** معدل قدرة ١٠.٦% (محققاً ٧٥.٩ مليار جنيه) خلال شهر يونيو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٣.٩% خلال الشهر السابق.

تباطأ معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٤.٨% (محققاً ٥٧٢.٩ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٦% خلال الشهر السابق، حيث تباطؤ معدل النمو السنوى **للودائع الجارية بالعملة المحلية** حيث سجل ٩.٦% (٢٢٦.١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٨.٣% خلال مايو ٢٠١٦، مما فاق أثر ارتفاع معدل النمو السنوى **للنقد المتداول** خلال يونيو ٢٠١٦ ليسجل ١٨.٥% (٣٤٦.٩ مليار جنيه)، مقارنة بـ١٤.٥% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليسجل ٢٢.٣% فى نهاية مايو ٢٠١٦ محققاً ٢٠٧٩.٣ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠.٢% خلال ابريل ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٣.١% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) بـ٣٠.٤% فى نهاية مايو ٢٠١٦ مسجلاً ٩٢٥.٧ مليار جنيه، مقارنة بـ٢٤.٤% خلال ابريل ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** فى نهاية مايو ٢٠١٦ لتصل إلى ٤٤.٥%، مقارنة بـ٤٣% خلال شهر ابريل ٢٠.١٦، ومقارنه بـ٤١.٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يونيو ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

- انخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٥.٥٤ مليار دولار فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٥٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق. وجدير بالذكر أن خلال شهر يوليو ٢٠١٦ تم سداد أقساط نادى باريس بنحو ٠.٧١ مليار دولار، بالإضافة إلى سداد سندات وكوبون بقيمة بلغت نحو ١.٠٢ مليار دولار إلي دولة قطر، وسداد نحو ٠.٢٥ مليار دولار كدفعة أولي من الوديعة الليبية.

- على نحو آخر، إستمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** في تسجيل معدل مرتفع للشهر الثانى على التوالى محققاً ١٤% فى يوليو ٢٠١٦ ليظل أعلى معدل تم تسجيله خلال السبع سنوات السابقة وهو نفس المعدل المحقق خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٨.٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٥. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء أثر فترة الأساس وإنخفاض معدل التضخم لنفس الشهر خلال العام المالى الماضى (حيث إنخفض معدل التضخم السنوى خلال شهر يوليو ٢٠١٥ بنحو ٣ نقطة مئوية مقارنة بشهر يونيو ٢٠١٥). بالإضافة إلى إستمرار إرتفاع معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في

معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٨.٤% خلال شهر يوليو ٢٠١٦، مقارنة بـ١٧.٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٨.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٥.

كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى فى الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوى خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الملابس والأحذية"** لتسجل ١٠.٨%، و**"الرعاية الصحية"** لتسجل ٣١% (في ضوء زيادة أسعار الأدوية)، و**"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٢١.٧% (في ضوء زيادة أسعار الوجبات الجاهزة وخدمات الفنادق)، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتسجل ١٣%، و**"الثقافه والترفيه"** لتسجل ١٢.٦%، و**"التعليم"** لتحقق ١١.٢%، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ١٣.٩%.

وخلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد انخفض متوسط **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل نحو ١٠.٢% مقارنة بـ١١% خلال العام المالى السابق، والذى كان قد شهد عدد من الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤ مثل زيادة أسعار المواد البترولية والكهرباء في إطار إصلاح منظومة الدعم ورفع أسعار السجائر.

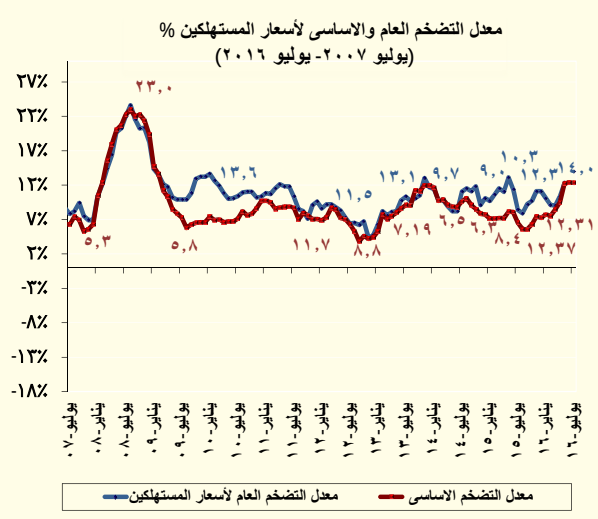

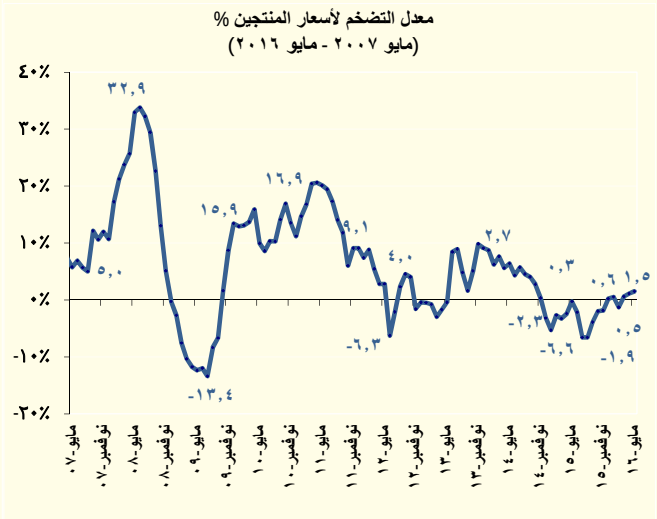

Ø على نحو آخر، فقد إرتفع **معدل التضخم الشهرى لحضر الجمهورية** بنحو ٠.٧% خلال شهر الدراسة، ومقارنة بـ٠.٨% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٠.٧% خلال شهر يوليو ٢٠١٥. حيث حقق معدل التضخم الشهرى لمجموعة **"الطعام والشراب"** معدل مرتفع بلغ ١% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١.١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ٠.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٥

Ø كما إستمر **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[١] فى تحقيق معدلاً مرتفعاً ليسجل نحو١٢.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٢.٤% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٦.٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٥. بينما إستقر **متوسط معدل التضخم الأساسى السنوى** خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٨% مقارنة بـ٨.١% المعدل المحقق خلال العام المالى السابق. أما بالنسبة لمعدل التضخم الأساسى الشهرى فقد حقق ٠.٣% خلال شهر يوليو ٢٠١٦ مقابل نحو ٠.٧% خلال الشهر السابق. الأمر الذى يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع أسعار **"السلع الإستهلاكية"**، و**"الخدمات الأخرى"**، و**"الخدمات**

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

المدفوعة" ليساهموا مجتمعين بنسبة ٠.٣٠ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى، مما حد من إنخفاض أسعار **"السلع الغذائية"** لتساهم بنسبه سالبة قدرها ٠.٠٥ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى إجتماعها بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٦ الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة عند مستوى ١١.٧٥% و١٢.٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى عند مستوى ١٢.٢٥%، وسعر الإئتمان والخصم عند مستوى ١٢.٢٥%.

- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٠٦ سبتمبر ٢٠١٦ **بربط ودائع** بقيمة ١٦٥ مليار جنيه لأجل ٧ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١٢.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد إنخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٠.٢% ليسجل ٤١٣.٢ مليار جنيه خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. أما على الجانب الأخر، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٢.٢% ليحقق ٨١٥٨ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية يوليو ٢٠١٦ والذى بلغ ٧٩٨٣.٢ نقطة. بينما انخفض مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.١% ليحقق ٣٥٧.٥ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٦، مقارنة بـ٣٦١.٦ نقطة فى نهاية يوليو ٢٠١٦.

- قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٦ مليار دولار (١.٠ % من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٤.٥ مليار دولار (٤.١% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ٨.٣ مليار دولار (٢.٥% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة. ويمكن تفسير ذلك بشكل أساسي فى ضوء تراجع الميزان الخدمي والتحويلات، مما فاق التحسن الطفيف فى الميزان التجاري، وذلك على النحو التالى:

- انخفض عجز **الميزان التجاري** بشكل طفيف حيث ليصل إلى ٢٩.٣ مليار دولار (٨.٣% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً قدره ٢٩.٥ مليار دولار (٨.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثر الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول. وتأتى تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ٨.٤% لتحقق ٤٢.٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٤٦.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصيلة الصادرات السلعية بنحو ٢١.٦% لتحقق ١٣.٤ مليار دولار خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل نحو ١٧.١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ٢.٧ مليار دولار تأثراً بانخفاض الأسعار العالمية

للبترول الخام بمعدل قدره ٥١.٤% ،٤٣.٤% و٣٦.٧% خلال الربع الأول والثاني والثالث من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالي، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة.[٢]

- حقق **الميزان الخدمى** فائضاً قدره ٢.٤ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤.٣ مليار دولار (١.٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ٢٤.١% لتصل إلى ١٢.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ١٦.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسى لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٣.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٥.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالى السياحية بـ٣٨.٦% لتصل إلى ٤٥.١ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٧٣.٤ مليون ليلة خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤.

- انخفضت التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة لتسجل نحو ٠.٠٦ مليار دولار، مقارنة بـ٢.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة – والتى تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

§ شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ١٣.٩ مليار دولار (٣.٩% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٦.٦ مليار دولار (٢% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر خلال يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٥.٨ مليار دولار (١.٦٥% من الناتج المحلى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٥.١ مليار دولار (١.٥٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٣.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وتحقيق الاستثمارات فى قطاع البترول صافى تدفق للداخل قدره ١.٥ مليار دولار.

- سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافى تدفقات للخارج بنحو ١.٥ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلى) خلال يوليو- مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافى تدفقات للخارج بحوالى ٢.١ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحقت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتى سبق اصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

- ارتفاع صافى الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٩.٧ مليار دولار (٢.٧% من الناتج المحلى) خلال يوليو – مارس ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٣.٩ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلى) خلال يوليو- مارس من العام المالى السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافى تدفق للداخل بنحو ٤.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة،

[٢]/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤.٤% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و٢٢% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

مقابل ٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصرى في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافى تدفقات للداخل بنحو ٤.٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ١.٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

§ بينما سجل بند السهو والخطأ صافى تدفقات للخارج بنحو ٣.١ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال يوليو – مارس ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٠.٧ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد استقر إجمالي **عدد السياح الوافدين** خلال شهر مايو ٢٠١٦ تقريبا ليصل إلى ٠.٤٣ مليون سائح، مقابل ٠.٤٢ مليون سائح خلال الشهر السابق. ارتفع **عدد الليالي السياحية** خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٢.٥ مليون ليلة، مقابل ٢.٤ مليون ليلة خلال شهر السابق.